تعبئة الموارد المحلية: تعزيز الإيرادات الضريبية في شمال أفريقيا

آدم الحريكة
مدير
مكتب شمال أفريقيا
لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا

محتوى العرض

- أهمية عائدات الضرائب في تمويل التنمية الاجتماعية والاقتصادية.
- نظرة عامة على جهود لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا في تعزيز الإيرادات الضريبية.
- مجالات الدعم والأثر:
  - السودان
  - مصر
  - ليبيا
  - موريتانيا
- الشركاء - إطار التعاون بين بلدان أفريقيا

أهمية عائدات الضرائب في تمويل التنمية الاجتماعية والاقتصادية

تعتبر الضرائب أداة هامة لتحقيق العدالة الاقتصادية وإعادة توزيع الثروة. تعمل الإدارة الضريبية الفعالة على تعزيز تعبئة الموارد المحلية، مما يمكن الحكومات من الاستثمار في البنية الأساسية والتعليم والخدمات الاجتماعية - وهي المحركات الأساسية للنمو والتشغيل.

يمكن لتحسين الإدارة الضريبية أن يفتح آفاقًا جديدة لفرص العمل من خلال قنوات رئيسية: كزيادة الاستثمارات في النمو، وخفض تكاليف الامتثال للشركات، وتعزيز ثقة المستثمرين (البنك الدولي).

تساهم إدارات الضرائب في النمو من خلال تحقيق إيرادات تزيد عن 15% من الناتج المحلي الإجمالي. ويتعين على البلدان التي تقل فيها عائدات الضرائب عن هذه النسبة تحسين عملية تحصيل الإيرادات لتلبية الاحتياجات الأساسية لمواطنيها (البنك الدولي).

لمحة عامة عن مشروع تعبئة الموارد المحلية في شمال أفريقيا

الهدف الرئيسي هو دعم تعبئة الإيرادات الضريبية في بلدان شمال أفريقيا من خلال:

دعم تحديث النظام الضريبي وزيادة إيرادات الضرائب على المدى المتوسط.

تحسين مهارات المدققين المسؤولين عن القطاعات الاقتصادية الرئيسية مثل القطاع المصرفي والاتصالات والنفط والتعدين والقطاعات الصناعية.

تعزيز التعاون وتبادل الخبرات بين مصر وليبيا والسودان وموريتانيا في مجال الضرائب.

جمهورية السودان

سجّلت إيرادات الضرائب انخفاضًا ملحوظًا بنسبة 1% من الناتج المحلي الإجمالي في سنة 2020، مقارنةً بـ 6% في سنة 2019 و 5% في سنة 2018.

اتسم أداء الإيرادات الضريبية في السودان بتراجع نسبي على مدى العقدين الماضيين.

المصدر: ديوان الضرائب السوداني

جمهورية السودان

بدأت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا الدعم الفني لديوان الضرائب السوداني في سنة 2021.

تضمَّن برنامج اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تنظيم 12 ورشة عمل شارك فيها ما يقارب 158 مدققا.

ركز الدعم الفني على مكتب كبار دافعي الضرائب والقطاعات الاستراتيجية.

أهم أهداف الدعم الفني:

تحديث إدارة الضرائب في السودان بهدف موائمة الإجراءات مع أفضل الممارسات العالمية.

نقل الخبرات والمهارات اللازمة لزيادة كفاءة مدققي الحسابات والمفتشين المسؤولين عن مراجعة عائدات أهم القطاعات الاقتصادية مثل الاتصالات والنفط والغاز والتعدين والمقاولات.

جمهورية السودان

النتائج

تمكن ديوان الضرائب من رفع إيرادات الضرائب من 4.5% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2020 إلى 5.4% بحلول عام 2022.

استمر هذا المنحى الإيجابي، إذ بلغت هذه النسبة 5.4% بحلول نهاية عام 2022 وارتفعت مساهمة الإيرادات الضريبية لمكتب كبار دافعي الضرائب إلى أكثر من 65% من إجمالي الإيرادات بعد أن كانت نسبتها لا تتجاوز 47% في السنوات السابقة.

جمهورية مصر العربية

واجه الاقتصاد المصري ضغوطًا متزايدة نتيجة تداعيات جائحة كوفيد 19 واستمرار الأزمات الإقليمية، مما أدى إلى ارتفاع التضخم إلى 35.7% سنة 2024 وزيادة الدين العام إلى 86.6% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2025.

عملت مصر على تعزيز تعبئة الإيرادات المحلية عبر تحسين كفاءة النظام الضريبي وتحديث إدارته، بما يساهم في تقليل الاعتماد على الاقتراض الخارجي، وتمويل الخدمات العامة، وتوفير حيز مالي للاستثمار في سبيل نمو اقتصادي شامل ومستدام.

جمهورية مصر العربية

بين يوليو 2023 وسبتمبر 2025، نظمت اللجنة 11 ورشة تدريبية استهدفت أكثر من 200 موظف ومدير رفيع المستوى، من بينهم 40 امرأة.

ركّزت هذه الورش على معالجة الثغرات في مجالات التدقيق والامتثال الضريبي، مع إيلاء اهتمام خاص للقطاعات عالية النمو والمخاطر مثل السياحة، والعقارات، والشحن، والزراعة، والبناء.

شمل التدريب قضايا الضرائب الدولية، بما في ذلك التهرب الضريبي، التسعير التحويلي، وتقييم المخاطر العابرة للحدود.

النتائج

أسهمت هذه المبادرات، بالتعاون مع الجهات الوطنية، في دعم جهود الإصلاح الضريبي، مما ساعد على زيادة عائدات الضرائب بنسبة نمو 38% خلال النصف الثاني من سنة 2025/2024، أي ما يعادل 0.6% من الناتج المحلي الإجمالي.

دعم تنفيذ القانون رقم 159 لسنة 2023، الذي أنهى المعاملة التفضيلية للمؤسسات العمومية، من خلال تنظيم ثلاث ورش عمل متخصصة لمراقبي الضرائب والمديرين الماليين في الشركات المملوكة للدولة لتعزيز تقييم وإنفاذ الامتثال الضريبي فيما بينها.

دولة ليبيا

تعمل دولة ليبيا على تنويع مصادر إيراداتها وتقليل الاعتماد على النفط.

تُعدّ عائدات الضرائب إلى الناتج المحلي الإجمالي في ليبيا منخفضة للغاية (حوالي 2.5%).

دولة ليبيا

تنمية القدرات :

- بين يوليو 2023 وسبتمبر 2025، نظّمت اللجنة 14 ورشة تدريبية استهدفت نحو 140 موظفًا ومديرًا.
- شمل التدريب مجالات الفاتورة الإلكترونية، التهرب الضريبي، والتسعير التحويلي. وقد شمل البرنامج أيضًا القطاعات الرئيسية بما في ذلك الاتصالات، والسياحة، والنفط والغاز، والقطاع المصرفي.

الاستشارة الفنية:

- تم تقديم المشورة الفنية من خلال اقتراح تطبيق لوائح صارمة لضريبة الدمغة المستقطعة، وتبسيط إعداد التقارير الضريبية عبر تحديث الإقرارات الشهرية والسنوية والاستفادة من التكنولوجيا.
- تم اقتراح إنشاء مركز لكبار دافعي الضرائب للجهات الاقتصادية الرئيسية مثل شركات الاتصالات والمقاولات والبنوك وشركات النفط والغاز، لمعالجة القضايا المالية الخاصة بها.

دولة ليبيا

النتائج في إطار الجهود المشتركة لتعزيز الامتثال الضريبي

ساهمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في دعم عملية إعادة هيكلة النظام الضريبي في ليبيا، من خلال تقديم المساعدة الفنية وبناء القدرات، مما ساعد في تعزيز الامتثال وزيادة فعالية التحصيل الضريبي.

سُجلت زيادة بنسبة 24% في إيرادات ضريبة دخل الشركات و60% في إيرادات ضريبة الدمغة مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق.

اعتماد المنصة الإلكترونية الرسمية للدمغة الرقمية وضريبة الدخل على مستوى الإدارات الضريبية والممولين.

الجمهورية الإسلامية الموريتانية

تعتمد موريتانيا بشكل كبير على عائدات قطاع التعدين، مما يجعل اقتصادها عرضة للصدمات الخارجية.

تواجه الإدارة الضريبية تحديات في مجال التسعير التحويلي، إذ لم تُنفّذ أي عمليات تدقيق منذ عام 2020. كما تشهد البلاد فجوات في التحول الرقمي واستخدامًا محدودًا لأنظمة الإيداع الإلكتروني.

تبرز الحاجة إلى توسيع القاعدة الضريبية، وتقليص الإعفاءات، وتعزيز قدرات التدقيق.

الجمهورية الإسلامية الموريتانية

تم تدريب أكثر من 80 موظفًا للضرائب في المديرية العامة

ورشة اتفاقيات الازدواج الضريبي (أكتوبر 2023):

عزّزت الورشة فهم المسؤولين لنماذج الاتفاقيات الضريبية للأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وساهمت في رفع كفاءة المفاوضات الخاصة بالاتفاقيات الضريبية وتحسين إدارة ضريبة الاستقطاع من المنبع.

ورشة أساسيات التسعير التحويلي (ديسمبر 2023):

تناولت الورشة المفاهيم والمبادئ الأساسية للتسعير التحويلي، وساعدت المشاركين على تحديد الثغرات في الإطار الوطني وتعزيز الامتثال لمتطلبات التوثيق الضريبي.

ورشة التطبيق الفعّال للتسعير التحويلي (فبراير 2025):

ركّزت الورشة على التطبيق العملي لمفاهيم التسعير التحويلي من خلال دراسات مقارنة ومحاكاة حالات تدقيق، كما عزّزت جاهزية المسؤولين للتعامل مع قضايا تآكل القاعدة الضريبية وتحويل الأرباح.

الجمهورية الإسلامية الموريتانية

الإنجازات (2023–2025)

بعد سنوات من التوقف، تم استعادة القدرة على إجراء تدقيقات تسعير التحويل وتعزيز التوافق مع أفضل الممارسات الدولية

إنشاء مجموعة عمل متخصصة في نموذج الاتفاقيات الضريبية الدولية لقيادة مراجعتها والتفاوض بشأنها

تقديم توصيات لتحديث الغرامات، وتعديل نماذج الإقرارات الضريبية

وضع خارطة طريق لإنشاء وحدة متخصصة في التسعير التحويلي وتحسين استخدام قواعد بياناتها

الشركاء

- ديوان الضرائب السوداني
- مصلحة الضرائب المصرية
- مصلحة الضرائب الليبية
- مصلحة الضرائب الموريتانية

يستند النهج إلى بناء شراكة استراتيجية بين ديوان الضرائب السوداني، مصلحة الضرائب الليبية، مصلحة الضرائب الموريتانية، ومصلحة الضرائب المصرية. ويشكل هذا التعاون، تحت إشراف اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، مثالاً بارزاً للتعاون بين البلدان الأفريقية، حيث تعمل البلدان النامية معاً لتبادل المعرفة والخبرات والموارد من أجل مواجهة التحديات المشتركة.

الأمم المتحدة
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

شكرا جزيلا